العدد (4066) السنة الخامسة عشرة - الأحد (19) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

شدّد خبراء ومعنيون بالشأن الاقتصادي العراقي على ضرورة اطلاق "رؤية اقتصادية ستراتيجية وطنية" للعراق حتى عام ٢٠٣٠ لبناء وتطوير البنى التحتية، وفيما دعا البعض الى استحداث جهة مركزية في مكتب رئيس الوزراء لمتابعة تطبيق المشاريع الكبيرة والمبادرات التطويرية، لاحظوا افتقاد الحكومة للتخطيط الستراتيجي بالرغم من وجود خطط وحزمة اجراءات لدعم القطاع الخاص، مؤكدين إن تفعيل الاقتصاد العراقي لن يكون إلا من خلال تعزيز آليات المراقبة والتقييم واعتماد الإدارة والتمويل واعادة النظر بتعليمات العقود الحكومية.

خبراء يدعون لوضع رؤية اقتصادية ستراتيجية

■ اقتراح تشكيل هيئة مركزية لمتابعة تطبيق المشاريع الكبيرة والمبادرات

□ **بغداد / المدى**

في ورقة قدّمها الى ورشة حوار بين القطاع الخاص وصنّاع القرار، عقدت أمس السبت في فندق المنصور ميليا، لمناقشة ضعف التخطيط الستراتيجي والفجوة في التطبيق، قال الاقتصادي منقذ عبد الجبار البكر، إن "الحكومة العراقية تفتقد للتخطيط الستراتيجي بالرغم من وجود عدد من الستراتيجيات الوطنية وخطط التنمية وحزمة الإجراءات لدعم القطاع الخاص"، مضيفاً: أن "أهم المعوقات الرئيسة التي تواجه التخطيط الستراتيجي هي عدم الاقتناع بفوائده وأهمية التخطيط الستراتيجي لدى العديد من القيادات الحكومية، الأمر الذي انسحب على القطاع الخاص".

البكر شدّد في ورقته على ضرورة "اطلاق رؤية ستراتيجية وطنية للعراق حتى عام ٢٠٣٠ لبناء العراق وتطوير البنى التحتية"، مبيناً أنه "من الضروري وضع ستراتيجيات متكاملة للزراعة والبنية التحتية والسياحة لوضع توجه ستراتيجي يخدم التنمية المستدامة"، لافتاً إلى أن "ضعف إدارة الأداء هي واحدة من أهم المعوقات التي تواجه التنفيذ في العراق مما يتطلب استحداث جهة مركزية في مكتب رئيس الوزراء مسؤولة عن متابعة تحقيق الغايات الوطنية والمشاريع الكبيرة والمبادرات التطويرية من خلال التواصل والتنسيق والتعاون مع الوزارات والإقليم والمحافظات"، داعياً الى "تحديث قانون التنمية الصناعية الذراع التنفيذية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة يفترض أن يتناظر مع مشروع قانون المدن الصناعية وخصوصاً في تشكيلة مجلس الوزراء وأن يكون محوراً لروّاد الأعمال في تدريبهم".

> "

وأكد البكر: على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك تفعيل قانون مجلس الخدمة المدنية"، مشيراً الى أن "القطاع الخاص في العراق يعاني من مشاكل داخلية وخارجية تؤثر في تقدمه وازدهاره منها التفرق الذي يعيشه وعدم توحيده واهمال الحكومة لصوته والفساد".

وتابع أن "ضعف الاستثمار وعدم وجود ستراتيجية واضحة له بالرغم من أن الاستثمارات غير النفطية يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة بمنظور جديد للنمو والتنمية الذي يسهم في توسيع القدرة الانتاجية وتنفيذ كفء للمشاريع ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتحسين فرص الاستقرار ومستوى المعيشة"، لافتاً، اذا كان العراق مهتماً ببناء اقتصاد متين قابل للصمود فيجب أن يحسن مناخ قطاع الأعمال والاستثمار".من جانبه، قال الخبير الاقتصادي سمير العطار، إن "الواقع العراقي بعيد عن تنفيذ اقتصاد السوق بسبب الصعوبات المتعلقة بالواقع الانتقالي، منها حرب داعش وتدهور أسعار النفط"، مبيناً أن "تفعيل الاقتصاد العراقي يكون من خلال تعزيز آليات المراقبة والتقييم واعتماد الإدارة والتمويل المعتمد والعمل على تعديل السياسات في حالة تغير الظروف واعادة النظر بتعليمات العقود الحكومية، ويتطلب تفعيل القطاع الخاص عبر تعزيز العمل الجماعي والتفاعل مع السياسات المطروحة من قبل الاتحادات والجمعيات وتطوير ممارسات العمل الحر".

رئيس مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منى زلزلة قالت: إن هذه الورشات تهدف إلى اصلاح الاقتصاد العراقي، ولنا عتب واضح على السلطة التنفيذية نتيجة ضعف التمثيل في الجلسة، كما أن عدم حضور السلطة التشريعية لهذه الجلسة يؤكد عدم اهتمامها بالإصلاح واقتصاد البلد، في وقت نحن نحتاج الى كل الجهود ومن كل السلطات والمنظمات للنهوض بواقع البلد الاقتصادي، خدمة لشعبنا، خاصة واننا بلد به الكثير من الخيرات والثروات، واذا ما استغلت الاستغلال الأمثل سيكون لنا مستقبل اقتصادي مالي مزدهر، لذلك ندعو جميع المسؤولين والمعنيين بالشأن الاقتصادي اعطاء اولوية لهذه المواضيع.

بدوره أكد نائب رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطوان، إن "تفعيل القطاع الخاص يكون من خلال تشريع قانون حماية العاملين في القطاع الخاص الذي يعمل فيه نحو ٤,٥ مليون شخص، كما يتطلب السعي لتحسين بيئة العمل، وتقليل الروتين وتعاون جميع الجهات المعنية لتسهيل عمل المستثمرين وتوفير جميع السبل للاستفادة من موارد البلد الاقتصادية المتعددة، فليس من الصحيح أن يبقى العراق يعتمد في جميع موازناته على النفط الذي يخضع لتقلبات السوق النفطية، في وقت لدينا ثروات وموارد عظيمة وكثيرة كامنة يمكن الاستفادة منها بما يجعلنا بلد منتج سواء بطاقاته البشرية أو بتفعيل صناعته وزراعته، من خلال دعم القطاع الخاص وانشاء المعامل والمصانع والشركات وهذا لن يتوفر، إلا في حال وجود ارادة وعقلية اقتصادية مخلصة تقود الملف الاقتصادي، مشيراً الى: أن دعوة الدولة لبناء اقتصاد حر يقوده القطاع الخاص يقتضي دعمه وتطوير مساهمته في التنمية الاقتصادية بما يفضي الى زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي للمشاريع وصولاً الى البناء الحقيقي والاستثمار الأمثل.

وكانت الامانة العامة لمجلس الوزراء قد أكدت على لسان أمينها مهدي العلاق في ٢٢-٨-٢٠١٧، على وجود خطط حكومية لإعطاء دور كبير وواعد للقطاع الخاص في العراق من خلال تفعيل الجانب الاستثماري في المرحلة المقبلة ضمن قطاعات الاقتصاد وإعادة الإعمار.

جانب من الجلسة

اعلانات

م / إعلان
مناقصة استيرادية
٣٤ / ٢٠١٧ م/ د تجهيز أسلاك نحاسية مستطيلة لمعمل القدرة حسب الكميات والفقرات المرفقة في المواصفات الفنية.

(معلنة للمرة الأولى) تاريخ الغلق (٢٠/١٢/٢٠١٧)

يسر (وزارة الصناعة والمعادن / شركة ديالى العامة) بدعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم بموجب الوثائق.

١- على مقدمي العطاء المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات إضافية الاتصال (شركة ديالى العامة) وعبر البريد الالكتروني (www.dialacompany.com) وخلال أيام الدوام الرسمي من الأحد إلى الخميس من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر مساءً وكما موضحة بالتعليمات لمقدمي العطاءات مع ملاحظة ما يلي:

أ- مبلغ التخمين الاجمالي لكلف أجور التشغيل هي (١٣٩٠٤٠,٣٢) دولار (مائة وتسعة وثلاثون ألفاً وأربعون دولار واثنان وثلاثون سنتاً) على أساس أن سعر التشغيل للفقرات من (١-٦) هو (٢٨٠٠ دولار للطن) وسعر التشغيل للفقرات (٧-٨) هو (٨٥٠٠ دولار/ طن يضاف إليه سعر LME للنحاس ليوم فتح العروض لاحتساب المبلغ الإجمالي للمناقصة واصل مخازن الشركة .

ب- مقدار مبلغ التأمينات الأولية للمناقصة هو (١٣٦٦٢) دولاراً (ثلاثة عشر ألف وستمائة واثنان وستون دولاراً فقط) والمطلوب تقديمها مع العطاء.

ج- ان سعر بيع مستندات للمناقصة هو (١٥٠٠٠) دينار عراقي (فقط مائة وخمسون الف دينار لا غيرها) غير قابل للرد إلا في حالة إلغاء المناقصة من قبل شركتنا حيث تعاد ثمن الوثائق فقط دون تعويض لمقدمي العطاءات.

د- على مقدم العطاء ان يستخدم نموذج صيغة العطاء الموجود في القسم الرابع (نماذج العطاء) ويجب أن يتم تعبئة النموذج بالكامل دون اي تغيير في شكله ولن تقبل اي بدائل كما ويجب تعبئة جميع الفراغات بالمعلومات المطلوبة.

* ملاحظة: تعفى الشركات الأجنبية الرصينة التي ليس لديها فرع او تمثيل رسمي او وكيل تجاري مسجل في العراق من تقديم وصل شراء مستندات المناقصة.

٢- متطلبات التأهيل المطلوبة : (كما مبينة في وثائق العطاء).

٣- يتم تسليم العطاءات إلى العنوان الآتي (شركة ديالى العامة / طريق بغداد بعقوبة الجديد - قرب تقاطع القدس) وان آخر موعد لتسليم العطاء سيكون الساعة الثانية ظهراً من تاريخ غلق المناقصة في ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٧ وان العطاءات المتأخرة سوف ترفض وسيتم فتح العطاءات بحضور مقدمي العطاءات او ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي (مقر شركتنا / غرفة لجنة فتح العروض) في الساعة التاسعة صباحاً ليوم ٢١/ ١٢/ ٢٠١٧ وفي حالة مصادفة يوم الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للدوام الرسمي هو آخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر موعد الغلق.. مع التقدير .

مجاز
عبد الودود عبد الستار محمود
المدير العام ورئيس مجلس الادارة

وزارة الصناعة والمعادن
هيأة المسح الجيولوجي العراقية
إعادة إعلان مزايدة استثمار عيون القير رقم (٢٠١٧/٢)

تعلن هيأة المسح الجيولوجي العراقية / أحدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن إعادة إعلان المزايدة العلنية لاستثمار عيون القير للمرة الثالثة المدرجة تفاصيلها أدناه لمدة (ثلاث سنوات) وفقاً لأحكام قانون تنظيم الاستثمار المعدني رقم (٩١) لسنة ١٩٨٨ المعدل وتعليمات المناجم رقم (١) لسنة ١٩٩٩ ببدل سنوي يبدأ (٣١٠٠٠٠٠ - ٢٠١٠٠٠٠٠) دينار وحسب الطاقة الانتاجية لكل عين وكما مبين في الوثائق الخاصة.

وستجري المزايدة يوم (الأحد) المصادف ٢٠١٧/١٢/٣ الساعة العاشرة صباحاً فعلى الراغبين بالاشتراك مراجعة مقر الهيأة / قسم الاستثمار المعدني الكائن في بغداد شارع النضال / قرب مستشفى ابن النفيس . مستصحبين معهم التأمينات القانونية البالغة (٢٠٪) من القيمة المقدرة بصك مصدق لأمر هيأة المسح الجيولوجي العراقية على ان تستكمل بقية التأمينات بالسعر الذي ترسو عليه المزايدة وعلى المزايد جلب الأوراق الثبوتية الخاصة به (هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية او البطاقة الوطنية الموحدة وبطاقة السكن والبطاقة التموينية) الأصلية والمصورة ويتحمل من ترسو عليه المزايدة أجور نشر الاعلان.

اسم عيون القير	البدل السنوي لكل عين
أ- عيون هيت	
١- عين السيالي	٢٠١٠٠٠٠٠ عشرون مليوناً ومائة ألف دينار
٢- عين العطاعط	٣١٠٠٠٠٠ ثلاثة ملايين ومائة الف دينار
٣- عين المرج	٣١٠٠٠٠٠ ثلاثة ملايين ومائة ألف دينار
٤- عين المعمورة	٤١٠٠٠٠٠ اربعة ملايين ومائة ألف دينار
٥- عين الطيف	٢٠١٠٠٠٠٠ عشرون مليوناً ومائة الف دينار
الرمادي:	
٦- عين الجبهة	٣١٠٠٠٠٠ ثلاثة ملايين ومائة ألف دينار
٧- عين أبو جير	٣١٠٠٠٠٠ ثلاثة ملايين ومائة ألف دينار
٨- عين عوازل	٣١٠٠٠٠٠ ثلاثة ملايين ومائة ألف دينار

المدير العام

وزارة الكهرباء
المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية في البصرة
م / إعادة إعلان مناقصات

تعلن المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية في البصرة احدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن إعادة اعلان المناقصة كما في الجدول ادناه وذلك حسب الشروط والمواصفات الفنية التي يمكن الحصول عليها من مقر المديرية العامة / قسم الشؤون التجارية الكائن في محافظة البصرة / تقاطع الطويسة فعلى اصحاب الشركات والمكاتب الاختصاصية المسجلين بصورة رسمية والراغبين بالمشاركة تقديم عطاءاتهم حسب الوثائق القياسية ويوضع العطاء في ظرف واحد مختوم ومؤشر عليه رقم المناقصة وعنوانها واسم الشركة والعنوان الكامل مع ذكر البريد الالكتروني على ان تكتب محتويات كل الأغلفة وان يكون العطاء مطبوعاً وليس كتابة يد ويكون شاملاً التأمينات الأولية على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان صادر من مصرف عراقي معتمد بمبلغ قدره (١٥,٧٢٢,٠٠٠) خمسة عشر مليوناً وسبعمائة واثنان وعشرون ألف دينار عراقي على ان تستكمل إلى (٥٪) عند الإحالة وقبل توقيع العقد. وسوف يهمل العطاء غير المستوفي للشروط ولن يتم استلام أي عطاء بعد تاريخ غلق المناقصة المثبت في الجدول ادناه ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان علماً بأن المديرية غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

ولمعرفة التفاصيل يمكنكم زيارة الموقع الالكتروني لوزارة الكهرباء www.moele.gov.iq وللاجابة على الاستفسارات مراسلتنا على البريد الالكتروني: 12_trad.dept.mgr@moele.gov.iq

ت	رقم المناقصة	المواد	اسم المحطة	تاريخ الغلق	المبلغ التخميني	الملاحظات	مبلغ التندر
١	٢٠١٧/٢٠	تأجير خطوط نقل منتسبي محطة كهرباء خور الزبير	خور الزبير	٢٠١٧/١١/٢٧	٥٢٤,٠٦٤,٠٠٠ خمسمائة واربعة وعشرون مليوناً واربعة وستون ألف دينار عراقي	إعادة إعلان	١٧٥,٠٠٠ مائة وخمسة وسبعون ألف دينار عراقي

ء. المهندس ياسر فرحان كزير علي
المدير العام وكالة